

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧

في شأن عدم جواز صرف مكافآت بدل حضور عن جلسات مجالس إدارة الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة للقطاع العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلق القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام

وعلق ما أرتأه مجلس الدولة

قرار :

مادة ١ - لا يجوز صرف مكافآت أو بدل حضور عن جلسات مجلس إدارة الشركات والجمعيات والمنشآت التابعة للقطاع العام وذلك بالنسبة إلى الأعضاء العاملين والمتخرين بهذه المجالس

مادة ٢ - يلغي كل نص يخالف أحكام هذا القرار

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويصل به من تاريخ نشره

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

رقم ١٦١٩ لسنة ١٩٦٧

باتخیص لوزارة الإسكان والمرافق بالصرف من الأعمال المتعلقة بالدفاع المدني

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦٠ لسنة ١٩٦٦ بربط ميزانية الخدمات والقرار الجمهوري رقم ٢٥٦١ لسنة ١٩٦٦ بربط ميزانية الأعمال للسنة المالية ١٩٦٦ / ١٩٦٧

قرار :

مادة ١ - يختص لوزارة الإسكان والمرافق والأجهزة التابعة لها بالصرف على الأعمال المتعلقة بالدفاع المدني وتأمين مرافق المياه والجاري بالتجاوز أحدها من وفورأية اعتدات إيجابية والدرجة بالبابين الثاني والثالث بميزانيات هذه الجهات للسنة المالية ١٩٦٦ / ١٩٦٧

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

رقم ١٦٠٩ لسنة ١٩٦٧

بشأن تثبيت إعانة غلاء المعيشة على يحيى دور العمالين والمعلمات العامة والريفية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له

وعلق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة

وعلق القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وثبة العاملين المدنيين بالدولة

وعلق مرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ بتقدير بعض الشهادات

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع قلل العاملين إلى درجات المعاذلة لدرجاتهم الحالية

وعلق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٥٠ لسنة ١٩٦٥ بالتجاوز عن رد المبالغ المنصرفة تنفيذاً لقرار أئب رئيس الجمهورية في ١١ أكتوبر سنة ١٩٦١

وعلق قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٦١ بثبيت إعانة غلاء المعيشة على أساس مرتب ٧٥٠٠ ج بـلا من ٦ ج بالنسبة لدور العمالين والمعلمات العامة والريفية

وعلق القرارات الخاصة بنظام منع إعانة غلاء المعيشة

وعلق ما أرتأه مجلس الدولة

قرار :

مادة ١ - تثبت إعانة غلاء المعيشة على يحيى دور العمالين والمعلمات العامة والريفية على أساس مرتب ٧٥٠٠ ج بـلا من ٦ ج إذا كان مؤهلهم مسبقاً بالشهادة الابتدائية أو الشهادة الإعدادية وكانتوا يشغلون وظائف من الدرجة الثامنة الفنية في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

وذلك وفقاً لعثاث ونظم إعانة غلاء المعيشة التي كان معمولاً بها قبل صدور القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويصل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦١

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر